



العربي الجديد

هوامش

قبل عقود، اعتمدت دول أوروبية وغير أوروبية التوقيت الصيفي، فقسم العام ما بين توقيتين موسميّين. تراجعت دول عدّة عن ذلك، في حين ما زالت أخرى تتمسك به، ومنها دول الاتحاد الأوروبي على الرغم من سعي إلى التغيير

بروكسل - لييب فهمي

كما هي الحال في كل عام، عادت أوروبا إلى التوقيت الصيفي في نهاية شهر مارس/ آذار الماضي، وسط انتقادات كثيرة تنكرر سنوياً. وكان البرلمان الأوروبي قد وافق على إنهاء العمل بالتوقيت الموسمي في عام 2021، غير أنّ المشروع عُلق. لماذا يصعب إلغاء هذا النظام؟ وهل من الممكن التخلص التدريجي منه بدءاً من العام المقبل؟

«تقريب أوروبا من مواطنيها»، هذه هي الفكرة المهيمنة التي تمثل أولوية بالنسبة إلى قادة الاتحاد الأوروبي. لكن الهدف لا يتحقق دائماً، نظراً إلى عدم قدرة هؤلاء على تحقيق مطالب وانتظارات المواطنين الأوروبيين. ففي كل الدول الأعضاء تقريباً، يؤيد المواطنون إلغاء التوقيت الصيفي نصف السنوي، وهذا ما ظهر من خلال استطلاع للرأي عبر الإنترنت أعدته المفوضية الأوروبية في يوليو/ تموز وأغسطس/ آب من عام 2018. وقد حصل هذا الاستطلاع على أكثر من 4,6 ملايين رد، تبين من خلالها أنّ 84 في المائة من الأوروبيين يريدون التخلي عن النظام الحالي. وهو ما دفع رئيس المفوضية آنذاك جان كلود يونكر إلى التصريح بأنّ «المواطنين يريدون ذلك، وسوف نقوم به».

وفي مارس من عام 2019، وافق البرلمان الأوروبي بغالبية على إنهاء التوقيت الموسمي بدءاً من عام 2021. لكن ذلك لم يُعتمد بعد من قبل الدول الأعضاء، علماً أنّ المناقشات في المجلس الأوروبي استمرت حتى ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه، من دون جدوى. ونتيجة ذلك، ما زالت قاعدة تغيير الوقت موسمياً، التي تعود إلى أكثر من أربعين عاماً، سارية المفعول. وهكذا، مرّة أخرى، في نهاية الأسبوع الأخير من شهر مارس الماضي، تمّ التحول إلى التوقيت الصيفي، وبالتالي فقدان ساعة من النوم ليل السبت 27 - الأحد 28 مارس. أما في يوم الأحد الأخير من شهر أكتوبر/ تشرين الأول، فيعود التوقيت الشتوي. وكان العمل بالتوقيت الصيفي في أوروبا قد بدأ بعد «صدمة الخط» في عاصي 1973 و1974. وكانت الفكرة تقلل وقت الإضاءة الصناعية في المساء لتوفير الطاقة. كخطوة أولى، حددت كل دولة تاريخها الخاص للانتقال إلى التوقيت الصيفي، وهو ما صعب التنقل في بلدان الاتحاد الأوروبي على الأشخاص وكذلك الأمر بالنسبة إلى السلع والخدمات. لذا سُجّلت مطالبة بالمواءمة، ومنذ عام 2002 كفل قانون أوروبي تناسق التوقيت على مستوى الاتحاد.

تجدر الإشارة إلى أنّ أكثر من 140 دولة حول العالم اعتمدت التوقيت الصيفي نصف السنوي في وقت من الأوقات، لكن نحو 60 منها فقط ما زالت تعمل به حتى يومنا هذا. فالدول المجاورة للاتحاد وشركاؤه التجاريون توفّقوا عن العمل به، لا سيما الصين في عام 1992 وروسيا في عام 2011 وتركيا في عام 2016 والبرازيل في عام 2019. وفي أوروبا، يتزايد

باختصار

قاعدة تغيير الوقت موسمياً التي تعود إلى أكثر من أربعين عاماً، ما زالت سارية المفعول في الاتحاد الأوروبي

في معظم الدول الأعضاء، يؤيد المواطنون إلغاء التوقيت الصيفي، وهذا ما ظهر من خلال استطلاع للرأي أعدته المفوضية الأوروبية

كان يتوجب على كل دولة عضو أن تختار التوقيت الدائم الذي ترغب في اعتماده، لكن الموعد النهائي تأجل بسبب أزمة كورونا

التوقيت الصيفي

أوروبيون يرغبون في التخلي عنه

نيسان 2020 على أبعاد تقدير، التوقيت الدائم الذي ترغب في اعتماده. لكنّ هذا الموعد النهائي تأجل بسبب أزمة كورونا. واليوم، صارت الأولويات مرتبطة بملفات أخرى كحزمات التحصين والاقتصاد إلى جانب التحدي المناخي. يُذكر أنّ للدول حرية تقرير ما إذا كانت ترغب في الالتزام بالتوقيت الشتوي أو التوقيت الصيفي. ومع ذلك، توصي المفوضية الأوروبية بأن تتشاور معاً لتجنب اختلاف الوقت في داخل الاتحاد الأوروبي الذي يتوزع على ثلاث مناطق زمنية. فمن دون التنسيق، سوف تحدث اضطرابات في النقل وأنظمة المعلومات وسوف يستوجب ذلك تكاليف إضافية للتجارة عبر الحدود. والقلق بالنسبة إلى المسؤولين الأوروبيين هو أنّ تتخذ الدول الأعضاء قراراتها من دون استشارة دول الجوار، الأمر الذي قد يؤدي إلى الفوضى. وتذكر ديلي أنّ «ألمانيا صوتت لمصلحة التوقيت الصيفي الدائم، فيما صوتت جيرانها في الدنمارك وهولندا وجمهورية التشيك لمصلحة التوقيت الشتوي».

يُضاف إلى هذا النقص في التنسيق ثقل التاريخ. إذ ترفض إستونيا الانضمام إلى نفس الفترة الزمنية مثل روسيا

نيسان 2020 على أبعاد تقدير، التوقيت الدائم الذي ترغب في اعتماده. لكنّ هذا الموعد النهائي تأجل بسبب أزمة كورونا. واليوم، صارت الأولويات مرتبطة بملفات أخرى كحزمات التحصين والاقتصاد إلى جانب التحدي المناخي. يُذكر أنّ للدول حرية تقرير ما إذا كانت ترغب في الالتزام بالتوقيت الشتوي أو التوقيت الصيفي. ومع ذلك، توصي المفوضية الأوروبية بأن تتشاور معاً لتجنب اختلاف الوقت في داخل الاتحاد الأوروبي الذي يتوزع على ثلاث مناطق زمنية. فمن دون التنسيق، سوف تحدث اضطرابات في النقل وأنظمة المعلومات وسوف يستوجب ذلك تكاليف إضافية للتجارة عبر الحدود. والقلق بالنسبة إلى المسؤولين الأوروبيين هو أنّ تتخذ الدول الأعضاء قراراتها من دون استشارة دول الجوار، الأمر الذي قد يؤدي إلى الفوضى. وتذكر ديلي أنّ «ألمانيا صوتت لمصلحة التوقيت الصيفي الدائم، فيما صوتت جيرانها في الدنمارك وهولندا وجمهورية التشيك لمصلحة التوقيت الشتوي».

يُضاف إلى هذا النقص في التنسيق ثقل التاريخ. إذ ترفض إستونيا الانضمام إلى نفس الفترة الزمنية مثل روسيا

نيسان 2020 على أبعاد تقدير، التوقيت الدائم الذي ترغب في اعتماده. لكنّ هذا الموعد النهائي تأجل بسبب أزمة كورونا. واليوم، صارت الأولويات مرتبطة بملفات أخرى كحزمات التحصين والاقتصاد إلى جانب التحدي المناخي. يُذكر أنّ للدول حرية تقرير ما إذا كانت ترغب في الالتزام بالتوقيت الشتوي أو التوقيت الصيفي. ومع ذلك، توصي المفوضية الأوروبية بأن تتشاور معاً لتجنب اختلاف الوقت في داخل الاتحاد الأوروبي الذي يتوزع على ثلاث مناطق زمنية. فمن دون التنسيق، سوف تحدث اضطرابات في النقل وأنظمة المعلومات وسوف يستوجب ذلك تكاليف إضافية للتجارة عبر الحدود. والقلق بالنسبة إلى المسؤولين الأوروبيين هو أنّ تتخذ الدول الأعضاء قراراتها من دون استشارة دول الجوار، الأمر الذي قد يؤدي إلى الفوضى. وتذكر ديلي أنّ «ألمانيا صوتت لمصلحة التوقيت الصيفي الدائم، فيما صوتت جيرانها في الدنمارك وهولندا وجمهورية التشيك لمصلحة التوقيت الشتوي».

يُضاف إلى هذا النقص في التنسيق ثقل التاريخ. إذ ترفض إستونيا الانضمام إلى نفس الفترة الزمنية مثل روسيا

نيسان 2020 على أبعاد تقدير، التوقيت الدائم الذي ترغب في اعتماده. لكنّ هذا الموعد النهائي تأجل بسبب أزمة كورونا. واليوم، صارت الأولويات مرتبطة بملفات أخرى كحزمات التحصين والاقتصاد إلى جانب التحدي المناخي. يُذكر أنّ للدول حرية تقرير ما إذا كانت ترغب في الالتزام بالتوقيت الشتوي أو التوقيت الصيفي. ومع ذلك، توصي المفوضية الأوروبية بأن تتشاور معاً لتجنب اختلاف الوقت في داخل الاتحاد الأوروبي الذي يتوزع على ثلاث مناطق زمنية. فمن دون التنسيق، سوف تحدث اضطرابات في النقل وأنظمة المعلومات وسوف يستوجب ذلك تكاليف إضافية للتجارة عبر الحدود. والقلق بالنسبة إلى المسؤولين الأوروبيين هو أنّ تتخذ الدول الأعضاء قراراتها من دون استشارة دول الجوار، الأمر الذي قد يؤدي إلى الفوضى. وتذكر ديلي أنّ «ألمانيا صوتت لمصلحة التوقيت الصيفي الدائم، فيما صوتت جيرانها في الدنمارك وهولندا وجمهورية التشيك لمصلحة التوقيت الشتوي».

يُضاف إلى هذا النقص في التنسيق ثقل التاريخ. إذ ترفض إستونيا الانضمام إلى نفس الفترة الزمنية مثل روسيا

نيسان 2020 على أبعاد تقدير، التوقيت الدائم الذي ترغب في اعتماده. لكنّ هذا الموعد النهائي تأجل بسبب أزمة كورونا. واليوم، صارت الأولويات مرتبطة بملفات أخرى كحزمات التحصين والاقتصاد إلى جانب التحدي المناخي. يُذكر أنّ للدول حرية تقرير ما إذا كانت ترغب في الالتزام بالتوقيت الشتوي أو التوقيت الصيفي. ومع ذلك، توصي المفوضية الأوروبية بأن تتشاور معاً لتجنب اختلاف الوقت في داخل الاتحاد الأوروبي الذي يتوزع على ثلاث مناطق زمنية. فمن دون التنسيق، سوف تحدث اضطرابات في النقل وأنظمة المعلومات وسوف يستوجب ذلك تكاليف إضافية للتجارة عبر الحدود. والقلق بالنسبة إلى المسؤولين الأوروبيين هو أنّ تتخذ الدول الأعضاء قراراتها من دون استشارة دول الجوار، الأمر الذي قد يؤدي إلى الفوضى. وتذكر ديلي أنّ «ألمانيا صوتت لمصلحة التوقيت الصيفي الدائم، فيما صوتت جيرانها في الدنمارك وهولندا وجمهورية التشيك لمصلحة التوقيت الشتوي».

يُضاف إلى هذا النقص في التنسيق ثقل التاريخ. إذ ترفض إستونيا الانضمام إلى نفس الفترة الزمنية مثل روسيا

نيسان 2020 على أبعاد تقدير، التوقيت الدائم الذي ترغب في اعتماده. لكنّ هذا الموعد النهائي تأجل بسبب أزمة كورونا. واليوم، صارت الأولويات مرتبطة بملفات أخرى كحزمات التحصين والاقتصاد إلى جانب التحدي المناخي. يُذكر أنّ للدول حرية تقرير ما إذا كانت ترغب في الالتزام بالتوقيت الشتوي أو التوقيت الصيفي. ومع ذلك، توصي المفوضية الأوروبية بأن تتشاور معاً لتجنب اختلاف الوقت في داخل الاتحاد الأوروبي الذي يتوزع على ثلاث مناطق زمنية. فمن دون التنسيق، سوف تحدث اضطرابات في النقل وأنظمة المعلومات وسوف يستوجب ذلك تكاليف إضافية للتجارة عبر الحدود. والقلق بالنسبة إلى المسؤولين الأوروبيين هو أنّ تتخذ الدول الأعضاء قراراتها من دون استشارة دول الجوار، الأمر الذي قد يؤدي إلى الفوضى. وتذكر ديلي أنّ «ألمانيا صوتت لمصلحة التوقيت الصيفي الدائم، فيما صوتت جيرانها في الدنمارك وهولندا وجمهورية التشيك لمصلحة التوقيت الشتوي».

يُضاف إلى هذا النقص في التنسيق ثقل التاريخ. إذ ترفض إستونيا الانضمام إلى نفس الفترة الزمنية مثل روسيا

وأخيراً

مشاهدات

نجوى بركات

ليس دفاعاً عن إلياس خوري

بسبب مقالة نشرها في صحيفة القدس العربي، بعنوان «هابرماس وشرف الثقافة»، إثر رفض الفيلسوف الألماني جائزة الشيخ زايد للكتاب، تعرّض الروائي اللبناني المعروف، إلياس خوري، إلى الانتقاد، واتهم بالنفاق والمزايدة على زملائه من الأديباء والمثقفين. إذ كتب مستانلاً: «لا شيء يبرز هذا الانحطاط الأخلاقي. كنا ننتظر من الكتاب مقاطعة هذه الجوائز المغمّسة بالاستبداد، وإدانة هذه الحفلة التطبيقية التنكّرية المشينة. لكن للأسف، فإن المتدافعين على نيل جوائز السلطان لم يردعهم أي اعتبار أخلاقي». هذا وقد ذكره كثير في مقالاتهم وروايتهم أنه كان قد استحصل على 220 ألف دولار، هي حصيلة أربع جوائز، اثنتان منها إماراتيتان، سلطان بن علي العويس واليونيسكو - الشارقة للثقافة العربية، وثالثة تمولها الإمارات، جائزة القائمة القصيرة للجائزة العالمية للرواية العربية (بوكر)، وعلى جائزة كتارا للرواية العربية. كتب إلياس خوري مقالته تلك، مبرّئاً نفسه من التهم

كرهها العرب والمسلمين من مواطنيها، إذ نراها لا تفوّت فرصة لإفهامهم أنهم مصدر خوف وقلق وإزعاج. هي إذن حربٌ صغيرةٌ مستعرة تحت الرماد، تنذر بالانفجار في أية لحظة، ورغم كل ما تبديه الحكومة الفرنسية من تكتم وتحكّم وتلطّف خلف جرائم مشينة يرتكبها أفراد باسم الإسلام، فقد صدر، أخيراً، قرار بحظر المظاهرة المؤيدة للشعب الفلسطيني، والتي كانت مقرّرة ظهر السبت 15 مايو/ أيار في باريس، «خشية تكرار سيناريو الاضطرابات وأعمال الشغب التي وقعت

الموجّهة إلى زملائه، مستنداً إلى نضاله الطويل إلى جانب القضية الفلسطينية، ومعتبراً أن كلامه بات جائزاً فقط، وإلزامياً، بعد تطبيع الإمارات مع إسرائيل. لكنه في المقابل نمسي، أو تناسي، أن هابرماس رفض الجائزة، بعد قبولها، لأسبابٍ مختلفة كلياً، ذكرها في بيان الاعتذار وتعلّق بمخاوف لديه بشأن ملف حقوق الإنسان في دولة الإمارات، وهي أسبابٌ لم تمنع الروائي على ما يبدو، من قبول الجوائز المذكورة أعلاه، وقد تقدّم إليها بملء إرادته لأسبابٍ قد يكون أوّلها، ربما، الحاجة إلى ما توفّره من مبالغ مالية. ومع ذلك، وعلى الرغم مما يمكن أن يضاف في انتقاد موقفه المنحاز إلى قضية دون أخرى، ثمة وجه حقّ في ما قاله إلياس خوري في مقالته تلك، فكيف لا نشعر بلحظة تردّد، أو حيرة، أو إرباك، أو وجل، ونستمرّ في ممارساتنا الثقافية وكأنّ شيئاً لم يكن فجميعنا يعرف أن الثقافة لا تقوم فوق جزيرة نائية، وجميعنا ربما مغلوبٌ على أمره، لكن لا بدّ أحياناً من صوتٍ يعلو، ويعترض، ويساجل، وينتقد، ولو على حساب مصداقيته.

فرنسا تطلق النار على قدمها
يبدو أن فرنسا ما عادت تطيق صبرا للتعبير عن

في عام 2014 في العاصمة الفرنسية». وقد يكون من الممكن تفهّم ذلك، لو كان لفرنسا ماكرون غير الموقف المنحاز مما يجري الآن في فلسطين. وقد أفادنا قصرٌ الإليزيه، في بيانه الصادر يوم الجمعة الماضي، بأن ماكرون اتصل بنتنياهو مقدّماً «تعاذيه في ضحايا الهجوم المسلح الذي تبنته حماس وجماعات إرهابية أخرى»، ومجدّداً «التزام فرنسا الراسخ بأمن إسرائيل و«حقها» في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي! هذا فيما تتوالى، عالمياً، بيانات الشجب والتنديد باعتداءات الجيش الإسرائيلي على أهالي القدس وغزة وسائر المناطق الفلسطينية. وكُنّا لنتفهم ذلك أيضاً، لولا انزلاق فرنسا التدريجي إلى أحضان اليمين المتطرّف مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، هي التي تعاني من مشكلةٍ متعاظمةٍ مع مسلميها الذين يبلغون نحو خمسة ملايين نسمة. وكيفي هنا استحضار السجلات الدائرة بشأن «الانفصالية الإسلامية» (ماكرون)، و«الإسلام اليساري» (وزيرة التعليم العالي) الذي ينخر المجتمع الفرنسي بأكمله.. فهل تكون فرنسا حقوق الإنسان والحرية والمساواة، تلك التي نجح ونحبه، آيلة إلى زوال؟

يبدو ان فرنسا ما عادت تطيق صبرا للتعبير عن كرهها العرب والمسلمين من مواطنيها